المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية
المجلد (8) – العدد (2)، كانون الأول 2024
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)
ص: 242-252

علاقة مبدأ التوافقية بالمعارضة السياسية
الحالة العراقية بعد 2003 انموذجاً

فلاح خلف كاظم الزهيري[1]، ريبوار كريم محمود[2]

[1]كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية ، بغداد، العراق
[2]كلية العلوم السياسية، جامعة السليمانية، السليمانية، العراق

Email: falah.20.net@gmail.com[1], rebwar.mahmood@univsul.edu.iq[2]

الملخص:

يهدف البحث ايضاح اثر مبدأ توافقية العملية السياسية في تغييب ظهور معارضة سياسية عراقية فاعلة ومؤثرة، اذ ان متطلبات تلك العملية ومبرراتها التي قيلت وسيقت بشان اعتمادها سلوك في ادارة صراع القوى السياسية والمنافسة القادمة بينها أسهم في احداث خلل في اسس النظام السياسي المعتمد الامر الذي انعكس في انعدام فرص ظهور معارضة سياسية – برلمانية تسهم في تصحيح مسارات الخلل البنيوي والتنبيه على الاخطاء ومن ثم تصحيح مسار العلمية السياسية التي عانى منها الواقع السياسي العراقي منذ 2003 فخلقت الازمات المتراكمة.

الكلمات المفتاحية: المعارضة، السياسية، العراق، التوافقية.

پوختە:

ئامانج لەم توێژینەوەیە رونکردنەوەی کاریگەری پرەنسیپی تەوافوقی پرۆسەی سیاسییە لە ونبونی رۆڵی ئۆپۆزسیۆنێکی سیاسی عیراقی کاریگەر. چونکە پێویستیەکانی ئەو پرۆسەیەو پاساوەکانی پەیوەستە بەگرتنەبەری رەفتارێکی دیاریکراو لەبەڕێوەبردنی ململانێی هێزە سیاسییە کێبڕکێکارەکان لە داهاتودا. کە ئەمەش بوەتەهۆی دروستبونی کێشەو ناتەواوی لە بهنەماکانی سیستەمی سیاسی ئێستا. لەدەرەنجامیشدا رەنگدانەوەی هەبوە لەسەر کۆتایی پێهێنانی چانسی سەرهەڵدانی ئۆپۆزسیۆنێکی سیاسی-پەرلەمانی کە رۆڵی هەبێ لە ڕێککردنەوەی ئاراستەکانی ئەو کەموکوڕیە پێکهاتەییانەی کە هەن، هەروەها ئاگادارکردنەوە لە هەڵەکان، ئەمەش هەموی لەپێناو ڕێککردنەوەی ئاراستەی پرۆسەی سیاسی کە بوەتەهۆی گرفتگەلی بەرچاو بۆ واقعی سیاسی عیراق دوای 2003 و لەدەرەنجامیشدا کۆمەڵێك قەیرانی لێ کەڵەکەبوە.

کلیلەوشە: ئۆپۆزسیۆن، سیاسی، عیراق، تەوافوق.

Abstract:

The research aims to clarify the impact of the principle of consensual political process in the absence of the emergence of an effective and influential Iraqi political opposition, as the requirements of that process and its justifications that were said and cited regarding its adoption as behavior in managing the struggle of political forces and the upcoming competition between them contributed to causing a defect in the foundations of the approved political system, which It was reflected in the lack of opportunities for the emergence of a political-parliamentary opposition that contributes to correcting the paths of structural imbalance and alerting to mistakes, and then correcting the course of political science that the Iraqi political reality has suffered from since 2003, which created the accumulated crises.

Key words: The Opposition, politics, Iraq, opportunities, possible.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.13

Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المقدمـــــــــة

ارتبط وجود المعارضة مع نشأة السلطة في المجتمعات الانسانية عندما انقسمت تلك المجتمعات الى حكام ومحكومين، ومثل وجود معارضة سياسية فاعلة فرصة كبيرة امام النظام السياسي لزيادة فاعلية مؤسساته وحيويتها في اداء اعمالها المنوطة بها لان وجود رأي يراقب الاداء يمثل دافع امام تلك المؤسسات لتقديم افضل خدماتها وبالتالي الحصول على الرضا الشعبي الذي تسعى كل النظم السياسية اليه ومن ثم تحقيق الشرعية واستدامتها، والنظام السياسي العراقي بعد 2003 افتقد الى ميزة وجود معارضة سياسية لان جل العملية السياسية منذ ذلك التاريخ ولحد الان قائمة على ان الجميع يحكم والجميع يعارض وهذا الامر ادى الى التوافقية القائمة على اساس تقاسم المناصب وفق مسميات الطائفية والعرقية والهوياتية، وهذه ظاهرة غريبة اصبحت بعض الكتل السياسية التي رفعت شعار المعارضة السياسية تعرقل عمل الحكومة للأغراض ومصالح ضيقة مستغلة مشاركتها في الحكومة للاستحواذ والسيطرة على الوزارات التي يديرونها الامر الذي اسهم في استشراء الفساد والمحاصصة وابتعاد الكفاءات وتفضيل القرابية والمحسوبية، وكانت انتخابات تشرين 2021 فرصة لتصحيح المسار والذهاب باتجاه حكومة اغلبية الامر الذي يعطي فرصة لظهور معارضة حقيقية لا سيما وان هذه الانتخابات شهدت فوز عدد لا باس به من المستقلين، ومن اجل تتبع تلك الفرص بظهور معارضة سياسية جاءت فكرة هذه الدراسة.

هدف الدراسة

استهدفت الدراسة ايضاح واثبات ان وجود معارضة سياسية حقيقية سيسهم في تصحيح مسار النظام السياسي العراقي الذي يعاني من تواتر الازمات على عدة صعد لا سيما وان نتائج انتخابات 2021 اسفرت عن فوز عدد من المستقلين الامر الذي يعزز هذا الهدف.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من محاولتها تتبع فرصة ظهور معارضة سياسية حقيقية في العراق وفق قاعدة وجود حكومة تدير شؤون البلاد وكتل سياسية معارضة تراقب وتصّوب لتمنع الاستبداد عن طريق برامج دقيقة وآليات قانونية متعددة.

إشكالية الدراسة

ان غياب وجود معارضة سياسية حقيقة ادخل العملية السياسية العراقية بعد 2003 في اشكاليات وارهاصات انعكست في ضعف الاداء السياسي لمؤسسات النظام السياسي ومخرجاته وتواتر ازماته وتداخلها، وتتفرع عن الإشكالية الرئيسة الأسئلة الآتية:

1. ما مفهوم المعارضة السياسية.
2. كيف اثرت الديمقراطية التوافقية على وجود معارضة سياسية.
3. هل هناك فرص لظهور معارضة سياسية حقيقية في النظام السياسي العراقي بعد انتخابات 2021.
4. الى أي مدى يمكن ان تتقبل الكتل السياسية الكبيرة ذات السيطرة على مفاصل ادارة الدولة بالمعارضة السياسية؟

فرضية الدراسة

انطلقت فرضية البحث من أساس يرى ان نتائج انتخابات 2021 كانت تمثل فرصة لظهور معارضة سياسية حقيقية ستسهم في انتشال العملية السياسية العراقية من واقعها باتجاه تصحيح المسار بظهور حكومة اغلبية وكتل معارضة وبالتالي زيادة فاعلية النظام السياسي.

منهجية الدراسة

اعتمد البحث على منهج التحليل النظمي من أجل معرفة مدخلات المعارضة السياسية ومخرجاتها المستقبلية واسهاماتها في زيادة حيوية النظام السياسي عن طريق معرفة التغذية الراجعة من هذه العملية، فضلا عن الاستعانة بالمنهج التحليلي الوصفي القائم على اساس تفسير وتفكيك العناصر المكونة للبحث ودراستها بشكل دقيق ومن ثم توظيف المعلومات ومعطيات التاريخ وفق المسببات والنتائج.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.13
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

هيكلية الدراسة

قسمت الدراسة فضلا عن المقدمة والخاتمة على ثلاث محاور، ناقش المحور الاول مفهوم المعارضة السياسية (دلالاته واهميته)، والمحور الثاني بحث في تداعيات العملية السياسية العراقية(التوافقية) على المعارضة السياسية، وفي المحور الثالث تمت مناقشة فرص ظهور معارضة حقيقة بعد انتخابات 2021.

المحور الاول: مفهوم المعارضة ودلالاتها

اولا / مفهوم المعارضة السياسية:

المعارضة مفهوم يستخدم في حقل العلوم السياسية والقانون الدستوري للدلالة على الجماعات السياسية الراغبة بالوصول للسلطة، وفي اللغة مصطلح المعارضة مشتق من الاصل اللغوي للفعل (عارض) و(يعرض) الذي يجد فيه عرض الشيء اي يقابله وفلان يعارضني اي يبادرني او يناقشني وتعني الاثبات بالمقابل فالدلالة لمعنى المعارضة اللغوي هي المقابلة اي روح التحدي [1]، فالمعارضة تعني مقابلة الخبر بالخبر والشيء بالشيء ولها مدلولات منها: (الاختلاف) أي يعارض ويختلف مع شيء يخالفه، ومنها (التنافس) قولهم (فلان يعارض فلان ينافسه)،ومنها(مجانبة الاخرين والعدول عنهم)، وايضا تعني (مناقضة الاخرين في كلامهم ومقاومتهم)،اما في اللغة الانكليزية كلمة معارضة من (opposition) وتعني المعارضة ومصدرها (oppose) اي يعارض ومصدره للفعل المتعدي [2] وفي الاصطلاح فان اعطاء تعريف جامع مانع لمفهوم المعارضة ليس بالأمر اليسير كون هذا المفهوم يتصل بجوانب اجتماعية وسياسية مختلفة ولأنها من المفاهيم التي ادخلت حديثا في علم السياسة، مع ذلك حاول الفقهاء والباحثين تلمس حقيقة المفهوم ودلالاته بإعطاء اوصافا وتعريفات بحسب الاطر السياسية وحالة طبيعة نظام الحكم، لذلك يرى (روبرت دال) ان اصطلاح المعارضة يصعب تحديده بشكل دقيق لتوسع المفهوم والاختلاف في تحديده لذلك هو يفترض مثلا ان (أ) يحدد او يقرر سلوك الحكومة في نظام سياسي معين – لبعض الوقت – وفي ذلك الوقت يفترض ان (ب) مثلا لا يستطيع ان يحدد او يقرر سلوك الحكومة، ولهذا فان (ب) معارض لسلوك الحكومة الممارسة بواسطة (أ) حينئذ يكون (ب) هو المقصود بالمعارضة[3] اما الموسوعة السياسية عرفت المعارضة بانها :الاشخاص والجماعات والاحزاب التي تكون معادية كليا او جزئيا لسياسة الحكومة [4]،اما عصام سليمان فيرى ان المعارضة (عمل القوى السياسية ضد من هو في السلطة) [5]، في حين يرى الدكتور(ناظم الجاسور) ان المعارضة هي المجموعات والاحزاب التي تعارض النظام السياسي او انها تنبذ العنف المسلح ولجات الى هذا الاسلوب في اطار التداول السلمي والتحول الديمقراطي) [6]، من العرض السابق اتضح ان مفهوم المعارضة انصرف اساسا الى وجود طرف او اطراف لا تشترك بالحكومة لكنها تراقب وترصد اداء وحركة مؤسسات النظام عن طريق توعية الرأي العام بهدف تصحيح الاخطاء وتقويم الاحزاب القائمة على السلطة ومنع استبدادها او تسلطها، وهي تمثل عملية نقد بناء لأسس عملية بناء الدولة ونظامها السياسي وتصويب وتصحيح مساراتها بالشكل الذي يسهم في نجاح تلك العملية المفصلية والمهمة.

ثانياً / اهمية المعارضة السياسية

تشكلت المعارضة السياسية بإطارها الحديث من الناحية التاريخية في المجتمعات المدنية الاوربية الغربية، ولازمت تطور تلك المجتمعات في ممارساتها السياسية طيلة المراحل التي مرت بها، كونها اصبحت مظهر من مظاهر التعددية من ناحية وتراقب ممارسات السلطات استنادا للصلاحيات التي يخولها الدستور من ناحية ثانية، وعلى الرغم من اختلاف اشكال النظم السياسية والحزبية الا ان هناك اتفاق بين الباحثين على اهمية وضرورة وجود معارضة سياسية داخل النظام السياسي، وتكمن هذه الاهمية في كونها :

---

(1) محمد بن ابي بكر الرازي , مختار الصحاح , دار الكتاب العربي , بيروت , 1982، ص 424 .

(2) ينظر :علي مهدي كاظم، المعارضة البرلمانية واداء النظام السياسي ،دراسة تحليلية في الواقع العراقي بعد عام 2005 ، دار الدكتور للعلوم ، بغداد ، 2021 ، ص 15-16.

(3) Robert A .Dahl , poyarch : participation and opposition ,new haven ,Yale university press,1970, p 203 .

(4) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية ، دار الهدى للنشر والتوزيع، ط4 ،بيروت، 1994 ، ص231.

(5) عصام سليمان: مدخل الى علم السياسة، دار النضال للطباعة والنشر،ط2 ، بيروت ، 1989، ص257.

(6) ناظم الجاسور: موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ط1،2008، ص 580.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.13

Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

1- احد ضمانات ووسائل التصدي للاستبداد،لان غياب المعارضة يعطي الفرصة والمجال لميل الحكام نحو التسلط والاستبداد لغياب المراقبة والمتابعة للأداء الحكومي. [7]
2- مواجه مظاهر الفساد كونها تعمل على تفعيل الدور الرقابي ومحاسبة المسؤولين وتحقيق والتحري من الحوادث التي تثير الشبهة، كل هذا يقلص ظاهره الفساد السياسي، وفي حاله اضمحلال دورها في الرقابة والمحاسبة تزيد ظاهره الفساد. [8]
3- ان وجود معارضة قوية داخل أنظمة الحكم تعطي حرية أكبر للمشاركة في السلطة وعدم الاحتكار من قبل النخبة الحاكمة الامر الذي يعمل على تحجيم وازالة الصراعات، لأن الديمقراطية ليست حكما لأغلبية فقط وانما للمعارضة والأقليات. [9]
4- تتضح أهمية وجود معارضة حقيقة وفاعلة في أنها ترفض الأحادية والشمولية وتعمل على بناء دولة المؤسسات الرصينة. [10]
5- تشكل وجود المعارضة حالة ايجابية وصحية للدولة وغيابها تؤدي الى انحراف في المسار الديمقراطي لأنها تعد مظهرا للتعدية السياسية من جانب وصمام امان ضد أي وجود للنزاعات الداخلية من جانب اخر، فضلا عن دورها في الرقابة على ممارسات السلطتين التشريعية والتنفيذية.
6- تكّمن اهمية المعارضة في رفضها أي سلطة غير شرعية او معالجة تعديل وسيلة للوصول لتلك السلطة مما يجعل لها أهمية في تحقيق الوصول للسلطة بطريقة شرعية،،فالمعارضة والسلطة يكمل بعضها البعض، فلولاها لأصبحت السلطة غير محدودة والجميع يخضع لها. [11]

ثالثا / اهداف المعارضة السياسية

ان كل الفاعلين السياسيين لهم اهداف طويلة المدى واخرى قصيرة المدى، وفي الغالب الاهداف القصيرة المدى هي ما تتحكم في اختياراتهم الخاصة بتحديد الاستراتيجية على حساب الاهداف الطويلة المدى، وفي المقابل فان الاهداف تتمثل في الغايات التي تسعى المعارضة الوصول اليها عن طريق تغيير سلوك الحكومة، اما الاستراتيجية فتتمثل بالوسائل التي تختارها لتحقيق اهدافها، والمعارضة تسعى الى التغيير عن طريق مستويات الاشخاص، السياسات، بنية النظام السياسي، البنى الاقتصادية والاجتماعية [12]، واهمية وجود معارضة سياسية كونها تهدف وتسعى الى تنظيم العمل الحزبي التي تعد من أهم وظائفها، اذا ما علمنا ان ابرز هدف المعارضة هو الوصول للسلطة وهذا يحتاج الى تنظيم حزبي، إذ لا يمكن توجيه نقد بناء للحكومة إلا بشرط أن يكون هذا النقد لا يمس بهيبة الدولة ويكون مصحوبا بالمعالجات البديلة في حال وصول هذا الحزب الى السلطة. [13]، فضلا عن ذلك أنها تشكل احدى الضمانات القانونية للحريات العامة، وذلك عن طريق الاحزاب التي يفترض ان تحمل مبادئ وقيم وافكار سياسية واجتماعية ومناهج سياسية قابلة للتطبيق وبذلك تكون عامل مهم واساسي في الحياة السياسية لخلق برلمان فاعل ويتمتع بوعي ثقافي. [14]، الى جانب ذلك فان المعارضة تسهم في تكوين وتوجيه الرأي العام بالاتجاه الصحيح، وذلك عن طريق ابراز وايضاح مواضع الخطأ والنهج السياسي الخاطئ الذي تسير عليه الحكومة، لان الاحزاب التي تسيطر على السلطة، من الطبيعي ان تظهر النتائج الإيجابية لعملها وتخفي السلبيات لبرنامجها واداءها الحكومي، ومن هنا يبرز دور المعارضة المهم في مساعدة المواطنين على تكوين رأي عام مستنير ازاء المشكلات العامة. [15]، كما انها تقوم بمراقبة قرارات وبرامج الحكومة واجراءاتها وتقديم البدائل عن طريق اقتراح الحلول البديلة للوصول الى افضل المستويات والنتائج على مستوى تنفيذ البرامج الحكومي، فضلا عن ذلك يمكن للمعارضة ان تساهم في تحجيم المصالح الشخصية التي قد تضر بمصلحة البلاد وتعرقل النهوض بالواقع الى حالة ايجابية لغرض خدمة الوطن والمواطن

---

[7] علي مهدي كاظم، مصدر سبق ذكره ، ص20 .
[8] حافظ علوان حمادي: المعارضة السياسية دراسة تحليلية لشروطها ووظائفها، مجلة العلوم السياسية، جامعة جيهان، السليمانية ، العدد 2، 2018 ، ص 170 -173.
[9] حسين علوان البيج: الديمقراطية واشكالية التعاقب على السلطة، في مجموعة باحثين ، المسالة الديمقراطية في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 ، ص 156.
[10] ينظر: سربست مصطفى رشيد، المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، دهوك ، ط1 ، 2011، ص 32 .
[11] علي مهدي كاظم، مصدر سبق ذكره ، ص 21.
[12] عبد الكريم قيس عبد الكريم : المعارضة السياسية في الانظمة التوافقية بلجيكا – لبنان انموذجا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ،الجامعة المستنصرية، 2020 ، ص40 .
[13] Robert A .Dahl , poyarch ; participation ,press, 1970 , p18
[14] اشرف مصطفى توفيق : المعارضة، دار العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1979، ص 37 .
[15] ورقاء محمد رحيم: دور المعارضة السياسية في النظام السياسي المصري (1981 – 2007) رسالة ماجستير ،كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2008، ص 17.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.13
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

ومساندة جميع القرارات الإيجابية التي تصب في مصلحة الصالح العام. [16]، ولا يجب ان يغيب عن الذهن ان المعارضة تهدف الى تعزيز استقرار وشرعية الحكومة ومساءلة ومراقبة أنشطتها والاشراف عليها، كما تمثل المعارضة أيضا احتمالية التغيير السياسي بالوسائل الديمقراطية، وتساهم في التعددية السياسية الحقيقة عن طريق مشاركتها الفعلية في حياة البرلمانية، وتمكين المواطن من الحصول على خيارات حقيقة في وقت الانتخابات. [17]، اما في الجانب المالي فالمعارضة تسهم في تعزيز الرقابة المالية،اذ يمكن ان تعمل على مراقبة كيفية صرف الاموال العامة وجبايتها، بمعنى انها تعمل بشقين :الاول مراقبة السلطة التنفيذية التي تقترح الميزانية عن طريق رفضها او اقرارها والثاني متابعة اقرار السلطة التشريعية واعطاء الاذن بالمصروفات وجباية الايرادات المبينة فيها. [18]، ومن كل ذلك يتضح ان المعارضة يمكن ان تكون حلقة وصل بين المواطن والحكومة، لأنها تقوم بنقل رغبات ومطالب الجماهير الى تلك الحكومة، والاحزاب والقوى السياسية الفاعلة المعارضة هي وسيلة ذلك، وبذلك تسهم في تحقيق الاستقرار السياسي عن طريق كشف واظهار الخلل والانحراف الناشئ عن نهج الحكومة وسياساتها ووسيلتها في ذلك هي الوسائل الاعلامية التابعة للمعارضة السياسية. [19]، وفي افضل الحالات وفي بلدان ترسخت فيها العملية الديمقراطية يمكن ان تشكل المعارضة العالية التنظيم حكومة ظل او حكومة بديلة تحمل برنامج كفوء وبديل يمكن ان يحل محل الحكومة المستبدلة باي وقت، وهذا طموح نسعى ان يكون متوفرا في قادم الايام لتعزيز مسيرة التحول الديمقراطي وتجذيره في العراق، لان خلو تلك العملية من وجود معارضة سياسية فاعلة يشكل احد معرقلات تجسير وترسيخ عملية التحول.

المحور الثاني: مبدأ توافقية العملية السياسية العراقية وتداعياتها على المعارضة السياسية

الديمقراطيات التوافقية * فيها سمة غالبة هي تشكيل الحكومة عن طريق الائتلافات الواسعة والكبيرة،ونتيجة لذلك فان المعارضة تكون ضعيفة نسبيا" لصغر حجمها وتأثيرها امام الائتلاف الحكومي او غير موجودة، اما في العراق فبعد عام 2003 فرضت قوات الاحتلال الأمريكي على العراق الديمقراطية التوافقية بحجة طبيعة مكوناته (الشيعية، السنية، الكردية، اخرى)،إذ تم الاتفاق على تقاسم السلطة بين المكونات اعلاه، وكانت أولى بوادرها هو تجربة مجلس الحكم واشراك تلك المكونات في عملية كتابة الدستور العراقي، ومن ثم اعتمادها كعرف سياسي في الاستحقاقات السياسية القادمة.

ان الركون الى تبني الديمقراطية التوافقية كان لأنها تقوم على مبدأ ان كل من يشارك في الانتخابات يستطيع المشاركة في الحكم بغض النظر عن معيار الفوز والخسارة، مع وجود ضمانات تمنع الاحزاب والقوى الكبيرة من التفرد بالقرار، وذلك يتم تحت ما يسمى الشراكة الوطنية،[20] إذ تنطوي الديمقراطية التوافقية في الية عملها على (التوافق والتعطيل) بين جميع المكونات في القرارات البرلمانية مما يعطي لكل مكون القدرة على(التوافق والتعطيل) على قرارات أو مصالح المكون الاخر، وهذا ما انعكس سلبا في العراق، اذ ان التوافقية ولدّت المحاصصة والحزبية والضعف في المؤسسات التنفيذية والتشريعية.[21] وهذا الامر افضى الى غياب دور المعارضة السياسية بسبب رغبة القوى السياسية واتفاقها على تقاسم السلطة فيما بينها، لذلك فالديمقراطية التوافقية لم تطبق في العراق بشروطها وآلياتها ولم تتمتع بالفاعلية الكافية لتحقيق الاستقرار الحكومي، وأهم مساوئها هو انعدام المعارضة البرلمانية والتي تعد من اهم الانتقادات الموجهة اليها، كما أن تأسيس ائتلافات واسعة أو كبيرة يضعف دور المعارضة ويضيق الخناق على تأسيس معارضة برلمانية فاعلة، وهذا الامر ينعكس على فاعلية جمهورها على الارض. [22] الامر الذي دفع البعض الى التشكيك في نجاح تطبيقها في المجتمع العراقي المتعدد لأنها اسهمت في اضعاف معظم القيم السياسية واهمها (الاغلبية السياسية، المعارضة،الاقلية السياسية،حكومة ظل) لأنها تحاول اجهاض وجود اختلاف الذي يعد ركيزة اساسية للمعارضة التي يجب توفرها في أي عملية

---

[16] علي مهدي كاظم، المعارضة البرلمانية واداء النظام السياسي، مصدر سبق ذكره ، ص 25.
[17] وصال نجيب واحمد عدنان :العلاقة بين الحكومة والمعارضة في الدول العربية ، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، بغداد ، بلا سنة نشر ، ص 14 .
[18] حافظ علوان الدليمي: مصدر سبق ذكره، ص 172 .
[19] عبد الكريم قيس عبد الكريم : مصدر سبق ذكره ، 52 – 53 .
* الديمقراطية التوافقية مفهوم غير محدد من قبل الباحثين لا في الاصطلاح ولا في الدلالة ، فتارة يطلق عليها الاتفاق الصلحي او الرضائي (شنايدر) ، وتارة يطلق عليها الديمقراطية النسبية(ليمبروخ)، بينما اطلق (ليبهارت) عليها الديمقراطية التوافقية وتعني عنده: انموذج تجريبي تلجأ اليه المجتمعات المتعددة غير المتجانسة بالأديان والاعراق لمعالجة ازمة المشاركة في الحكم وتعطي الحق في الحكم والتراضي في الشؤون السياسية للأطراف المتعددة. ينظر :ارنت ليبهارت :الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ، ترجمة حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2006، ص 12 .
(20) جابر حبيب جابر: ولادة العراق الديمقراطي، في اشكالية التحول الديمقراطي في العراق، ابحاث الندوة العلمية، مجلة الجمعية العراقية للعلوم السياسية ،كلية العلوم السياسية، بغداد، 2009، ص9.
(21) علي عباس مراد: حول بعض مشكلات اعادة بناء الدولة، مؤتمر بيت الحكمة السنوي حول بناء الدولة ،بغداد ،2012 ص 120.
(22) خميس البدري: الديمقراطية التوافقية والحياة السياسية في العراق، مجلة دراسات عراقية، العدد 4، 2006،ص20

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.13

Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

ديمقراطية. [23] وفي التجربة العراقية كان الدور الرقابي البرلماني في معظم الدورات البرلمانية ضعيفا لان أدوات النواب غير فاعلة لاسيما العمل الرقابي المتمثل بالمعارضة البرلمانية، لأن الأعضاء انفسهم منتمين إلى الأحزاب التي تشارك في السلطة وهي المسؤولة عن توجيه النواب، الذين لهم ولاءات حزبية فوق ولاءات النظام، لذلك نجد عدم وجود معارضة فاعلة تجاه قرارات السلطة التنفيذية خوفا من ان تنالهم العقوبات الحزبية من قبل رؤساء الأحزاب أو قادة الكتل السياسية. [24]، وهذا ما انعكس سلبا على اداء المجلس النيابي وفي معظم الحالات التي أدى بها البرلمان دورا رقابيا فكان ذا طابع شخصي أو لأغراض حزبية، وحتى فيما يخص مسالة استجواب الوزراء والمسؤولين في الدولة فكانت اغلب الاستجوابات تفتقر الى النتائج [25]، فالمعارضة السياسية تعني ان هناك طرفين بالحكومة، طرف فائز وطرف خاسر (معارض) لكن في العملية السياسية العراقية ومنذ 2003 ولحد الان، لا يوجد طرف خاسر في الانتخابات (الكل في الحكومة والكل في المعارضة) فلا يمكن الحديث عن وجود معارضة وهذا يتنافى مع ما متعارف عليه في النظم الديمقراطية الامر الذي سبب ضعف المعارضة البرلمانية وادى الى ضعف دور الرقابة البرلمانية، والسبب ان ميزة تلك العملية السياسية مبنية على اساس توزيع المناصب بين القوى والتيارات السياسية أي ان تقسيم الحكومة والمجلس التشريعي يتم على اساس مذهبي وطائفي بحجة الحرص على مشاركة جميع الطوائف والمذاهب في الحكم، فعدم وجود معارضة داخل البرلمان العراقي واضحة الا في بعض الحالات من رفض بعض القرارات والقوانين الصادرة عن البرلمان وهذا لا يعني هناك معارضة حقيقية بل هي اختلافات على مسائل معينة بين الاحزاب والكتل داخل البرلمان مثل الخلافات المستمرة حول المناطق المتنازع عليها وقوانين النفط والغاز، ففي الدورة الانتخابية الاولى 2006 – 2010 اتفقت القوى السياسية على تشكيل الحكومة وفق مبدأ الديمقراطية التوافقية،لكن بعض الأحزاب والكتل نادت بالمعارضة البرلمانية ودعت بعضها الى قيام جبهة انقاذ وطنية، من اهم تلك الأحزاب والكتل هي القائمة العراقية وارادت الانسحاب من حكومة السيد نوري المالكي الاولى، وكذلك بالنسبة لحزب الفضيلة والتيار الصدري عام 2007 وهذا ما دفع رئيس الوزراء السابق نوري المالكي الى عمل توافقات للسير بالعملية السياسية عن طريق تشكيل تحالف (الكتلة الرباعية) لكنه لم ينجح في ذلك. [26] واذا ما عدنا الى الانتخابات التي جرت في الاعوام 2010، 2014، 2018، نجد انها واجهت العديد من المتغيرات التي حكمت العملية السياسية برمتها وذلك من حيث الشكل القانوني والديمقراطي، فقد بني شكل الانتخابات على مبدأ المحاصصة الطائفية والعرقية مما عطل مبدأ اساسي من مبادئ الديمقراطية وهو غياب دور المعارضة السياسية الذي يقتضي محاسبة ومراقبة العمل الحكومي، ومع ذلك حاولت بعض القوى انتهاج مسلك المعارضة خلال هذه المدة مثلما حاول تيار الحكمة عام 2018 بزعامة السيد (عمار الحكيم) الركون الى المعارضة داخل البرلمان، واعلن رسميا ذلك في حكومة (عادل عبد المهدي) وصرح " بناءا على مراجعة الرؤى والقناعات السابقة المطروحة نعلن تبنينا خيار المعارضة السياسية الدستورية الوطنية لبناءه والالتزام الكامل بهذا الخيار وما يقتضيه وما يستلزمه من دور وحراك واداء ومواقف على الصعيد الوطني " الا ان هناك من رأى بان هذا الاعلان غير حقيقي وان الاعلان عنه جاء لان الاحزاب التي شكلت الحكومة عام 2018 قررت ابعاد تياري النصر والحكمة عن المشاركة في الحكومة القادمة الامر الذي دفع تيار الحكمة لإعلان التوجه للمعارضة، ومن كل ذلك تبين ان الحكومات العراقية المتعاقبة لم تنتج نظام ديمقراطي متكامل ومتوازن يحتوي على الحكومة والمعارضة معا، وانما انتجت برلمانا يقوم على أساس الديمقراطية التوافقية مما سبب تعطيلا واضحا لعمل مجلس النواب التشريعي والرقابي. [27]

اتضح مما تقدم ان الركون للديمقراطية التوافقية ادى الى انعدام فرصة وجود المعارضة السياسية، وان وجدت اشارات أو مطالبات أو مناداة بالمعارضة في بعض الحالات فقد كانت فردية او مصلحية، وهذه المناداة كانت قائمة على مبدأ الشراكة الوطنية وليس على مبدأ الربح والخسارة كما تفترضه وتقتضيه الديمقراطية، فالكل شارك في الحكم ولم يبق معارض فيما بينهم بسبب الاتفاق على تقاسم السلطة وهذا الأمر لم يولد معارضة يمكن ان تسهم في تطوير العملية السياسية في العراق في حدود الرؤية المستقبلية.

(23) علي مهدي كاظم، مصدر سبق ذكره ، ص93.
(24) قحطان الحمداني :الاسس الفكرية لبناء الدولة في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد 34، لسنة 2007، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ص 130 .
(25) طه العنبكي وآخرون: اداء البرلمان العراقي رؤية تقويمية في التقرير الاستراتيجي العراقي 2010 – 2011، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ،ص 82.
(26) علي مهدي كاظم، مصدر سبق ذكره ، ص94..

(27) ياسين البكري: اشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 27 ، لسنة 2009 ،ص 59 وما بعدها.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.13
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية ص: 242-252
المجلد (8) – العدد (2)، كانون الأول 2024
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

المحور الثالث: الفرص المحتملة لظهور معارضة سياسية بعد انتخابات2021

لم تفرز انتخابات 2021 حصول حزب او تيار على اغلبية كبيرة ومريحة تتيح له فرصة تشكيل الحكومة المقبلة بمفرده او مع تيار واحد آخر، اذ تشتت اصوات الناخبين بين العديد من الكتل والاحزاب، الامر الذي يجبر تلك القوى على تشكيل التحالفات لغرض البدأ بتشكيل الحكومة القادمة، الا فرصة تشكيل تحالف من عدة احزاب وقوى حصدت مقاعد في البرلمان القادم لا سيما في ظل حصول مستقلين على مقاعد جيدة في هذه الانتخابات كان سيعطي الامل بانتقال قوى اخرى الى ان تكون معارضة بعدم انضمامها الى التشكيل الحكومي القادم، وبالتالي الذهاب الى ان تكون مراقبة للأداء الحكومي القادم، **فهل هذا ممكن؟ وما هي فرص ذلك ؟** قبل الشروع بالإجابة على هذا التساؤل علينا ان نثبت حقيقة ان الديمقراطية في العراق ما تزال – رغم ما يشوبها من ارهاصات ومعرقلات - الأكثر حظوظا بالنجاح في المنطقة، لان العراق ما يزال لحد الآن يمارس انتقالا" سلسا" وسلميا" للسلطة بين القوى والاحزاب السياسية عبر صناديق الاقتراع، مع تراجع النظم الديمقراطية في بلدان عربية اخرى كلبنان وتونس، وهذا الانتقال السلمي مع وجود بيئة سياسية جديدة تختلف عناصرها ومعادلتها عن سابقتها بدخول أطرف جديدة مستقلة ربما ستؤدي الى الدفع نحو خلق نظام حكومي جديد يبتعد في الغالب عن المحاصصة المبنية على أسس التقسيم المذهبي والعرقي للمكونات، ويتجه نحو التوافقات السياسية بين الأحزاب مختلفة الخلفيات المناطقية، العرقية، والدينية، مما يشير الى امل بتحقيق تغيير إيجابي في جهود مكافحة الفساد وإقامة الإصلاحات السياسية المناسبة على الوضع العام العراقي.[28]، ولكن ذلك لم يتم، فاذا ما عدنا الى الدستور العراقي عام 2005 النافذ نجد انه لم يحدد أي حقوق رسمية أو إدراج حزب معارض في مجلس النواب، ومنذ 2003 لم يؤدي أي حزب دور حزب معارض، وهذا يعود بشكل كبير إلى التوافقية في تشكيل الحكومات المتعاقبة، اذ تتفاوض الأحزاب الشيعية على مرشح فيما بينها لتولي دور رئيس الوزراء، في حين أن الأحزاب الكردية والسنية تلتزم فقط باختيار الكتل الشيعية الأكبر، وهذا يجعل العراق يمتلك عدد كبير من الممثلين في السلطة التشريعية ممن يمكنهم اداء دور حزب معارضة، لكن بدون وجود تقاليد راسخة للأحزاب في الأقلية التي يمكن ان تشكل مجموعة معارضة للحكومة، فعدم وجود قواعد ثابتة لتشكيل جماعة أو حزب معارض لا يعني أن حزب سياسياً عراقيا" يرغب في أداء دور المعارضة لا يمتلك أدوات لاستخدامها في بناء تقاليد تشكيل معارضة في جلسات متتالية لمجلس النواب.[29]، وبالعودة الى نتائج انتخابات 2021 فقد افضت من جملة ما فضت الى اثارت السؤال المتعلق بتشكيل حكومة أغلبية سياسية أو ما يطلق عليها احيانا اغلبية وطنية، هذا الامر لو حصل فسيكون ثاني أهم تطور مؤسساتي في السياسة العراقية ما بعد الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ بالاتجاه نحو بناء نظام ديموقراطي حقيقي، التطور الأهم الأول كان تشريع قانون انتخابات جديد نهاية عام ٢٠٢٠، وهو القانون الذي كانت احتجاجات تشرين السبب الرئيسي وراء تشريعه، وتكمن اهميه تشريع هذا القانون في انه قوّض بمحتواه والجوانب الاصلاحية التي جاء بها والمتعلقة بأجراء انتخابات نزيهة وعادلة ورصينة، احتكار النخبة الحزبية السياسية الحاكمة للسلطة الذي ترسخ عبر القانون الانتخابي السابق.[30]

ان طرح وتبني فكرة تشكيل حكومة الاغلبية السياسية ارتبطت برغبة حركة سياسية واحدة هي التيار الصدري ومعارضة الحركات السياسية الأخرى، التي تسعى إلى تشكيل حكومة توافقية يشترك فيها الجميع مثلما حصل طيلة الدورات السابقة وتحت عنوان "حكومة وحدة وطنية"، اذ قال السيد الصدر في تغريدة عبر حسابه على "تويتر" إن "أول ما ينبغي فعله مستقبلاً للوطن هو حكومة أغلبية وطنية، فيكون في البرلمان جهتان، جهة الموالاة وهي التي تشكل الحكومة وتأخذ على عاتقها الإصلاحات بكل مستوياتها السياسية والحكومية والخدمية والدبلوماسية وغيرها مطلقاً، وجهة معارضة سيكونون لنا إخوة في الوطن وسيكون توافقهم استشارة ملزمة لنا ولن نهمشهم".[31]،الا ان هذا الطرح اصطدم بعوائق كثيرة، فالتحالف الثلاثي الذي كان يضم التيار الصدري وتحالف السيادة والحزب الديمقراطي الكردستاني استطاع تقديم مرشح لمنصب رئيس الوزراء من دائرته، ولكنه لم يتمكن من توفير الاغلبية اللازمة (المطلقة) في مجلس النواب للحصول على ثقة المجلس، لان الواقع الدستوري الحالي ينصرف الى صعوبة تحقيق هذا الامر والسبب ان مفهوم الاغلبية المطلقة وحسب آخر تفسير للمحكمة الاتحادية في قرارها ذي العدد 90 / 2019 في 28 نيسان 2021 بانها اكثر من نصف العدد الفعلي لأعضاء مجلس النواب، أي يجب ان تحصل الحكومة لكي تنال الثقة على اكثر من (163) صوت، وبدلالة نتائج الانتخابات الاخيرة 2021 لم يحصل أي احد من المتنافسين على 163 مقعد وهذا الامر يجّبر من يريد تشكيل

(28) شكل السلطة الجديدة ، ما هي فرص تشكيل حكومة اغلبية سياسية؟ مقال منشور على شبكة الانترنت بتاريخ 9 / 10 / 2-21 وعلى الرابط : https://mutalee.com/news/ تا ريخ الدخول22 / 2 / 2021

(29) دليل سريع: العمل كمعارضة رسمية في الحكومة ، منشورات المعهد الديمقراطي الوطني في العراق ، أيار ، 2020 ، ص 17 .

(30) عقيل عباس: ما معنى ان يتجه العراق نحو حكومة اغلبية سياسية ، مقال منشور صحفية سكاي نيوز عربية بتاريخ 6 نوفمبر 2021 موقع https://www.skynewsarabia.com/blog/ تاريخ الدخول 22، 2، 2022

(31) حكومة الأغلبية أم التوافقية. مساران يواجهان "الغام" العملية السياسية (تقرير) على شبكة الانترنت بتاريخ 2021/12/8 https://alnoornews.net/archives/تاريخ الدخول 22، 2 ، 2022

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.13
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

الحكومة على التوافق مع كتل او شخصيات فازت بالمقاعد النيابية للوصول للنصاب المطلوب، وكل التسريبات والتصريحات الاعلامية كانت تشير الى رغبة جميع من فاز بعضوية مجلس النواب بالحصول على مكاسب في التشكيل الحكومي القادم ولابد من الامتثال وتلبية تلك الرغبات حتى يتحقق النصاب ويتوفر العدد المطلوب لتشكيل الحكومة، وهذا يعني العودة الى التوافقية من جديد وهو الوجهة الاخر للمحاصصة وبذلك لم يتحقق اهم مطلب من مطالب محتجي تشرين 2019 وهو تشكيل حكومة اغلبية برلمانية التي تمثل آراء وتطلعات الاغلبية الشعبية. [32]، ومع كل ذلك يبقى الامل قائم بلجوء بعض الكتل الى عدم الاشتراك في تشكيل الحكومة واعلان الذهاب الى المعارضة بشكل واقعي وعملي، واذا ما تحقق ذلك فستكون له فوائد عديدة: فضلا عن ذلك تحمل المسؤولية عن الأخطاء وحصد ثمار النجاح، والسماح ببروز معارضة برلمانية تساهم في تحسين الأداء الحكومي عبر الرقابة والتصويب والتنافس السياسي، فقد تؤدي حكومة الاغلبية الى نضج سياسي لدى الجمهور بخصوص معنى السياسة ومناهجها وتطبيقاتها المختلفة، وهذا النضج - المفقود شعبياً حتى الآن - يرتبط بتطوير قدرة الجمهور على الفهم التمييز بين سياسات وتوجهات وبرامج الاحزاب والكتل والتيارات السياسية المختلفة في إطار أساليب حكم ومعارضة متنافسة، بعيداً عن الاشكالية السائدة حالياً في فهم الجمهور التي تضع الساسة والأحزاب والسياسة كلها في خانة سيئة واحدة، وذلك في إطار غضب عام عادة ما يؤدي إلى بروز خطابات ونزعات شعبوية حادة تقدم حلولاً مزيفة وغير قابلة للتطبيق لمشاكل البلد العديدة. [33]، ولكن من النواحي الفكرية والعملياتية فان فكرة حكومة الأغلبية تواجه عوائق ابرزها القلق (السني والكردي)، اذ يخشى هذان الطرفان الى ان الارتكان إلى أحد الأطراف الشيعية، ربما يؤدي الى انخفاض سقف مكاسبها وحصتها وزيادة نقمة الأطراف الأخرى عليها، ما يعود بآثار سلبية عليها وهي في غنى عن التأثر بها، فضلا عن ذلك غياب الاجماع بين الكتل والاحزاب والقوى السياسية العراقية ولا سيما الشيعية منها واصرار طرف واحد فقط عليها هو التيار الصدري ربما يجعل إنتاج تلك الحكومة يواجه صعوبات كبيرة، في حال عدم إيمان الكتل الأخرى بها لان تأسيس هذه الحكومة بحاجة إلى توافق سياسي كبير، ورغبة داخلية، وإيمان عميق بهذا المسار، والذود عنه بشكل دائم، وهو ربما لم يصل أحد في العراق إلى تلك المرحلة. [34] الجانب الأضعف الذي اعاق امكانية تشكيل حكومة أغلبية سياسية هو أنها مرتبطة برغبة حركة سياسية واحدة كما ذكرنا سابقا، اذ تفضل كل الطبقة السياسية العراقية، في طيفها المكوناتي، حكومة توافقية تحت عنوان حكومة وحدة وطنية، فعندما غيّر التيار الصدري رأيه أنهار مشروع الاغلبية السياسية الحاكمة المقترح، سواء بسبب الضغوط التي تعرض لها أو بسبب العجز عن تشكيل حكومة الأغلبية وهي المطلوبة.

(32) سالم روضان الموسوي: حكومة التوافق أو حكومة الأغلبية بحكم الواقع الدستوري، مقال منشور في صحيفة الزمان بتاريخ 4/ 1 / 2022 على الرابط https://www.azzaman.com/ تاريخ الدخول 20 / 2 / 2022

(33) عقيل عباس: مصدر سبق ذكره .

(34) حكومة الأغلبية أم التوافقية. مساران يواجهان "الغام" العملية السياسية (تقرير) ،مصدر سبق ذكره .

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.13
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

الخاتمة

من المؤكد ان المعارضة السياسية هي المتنفس الرابط بين المجتمع والحكومة، وبدورها يحصل الضغط الجماهيري والتعبير عنه بالوسائل الدستورية والقانونية السلمية تجاه السياسات الحكومية، كما تسهم بكشف اخطاء السياسات الحكومية وعرضها امام الرأي العام، وأن نجاح كل ذلك يعتمد على طبيعة الاحزاب السياسية الفاعلة ودرجة وعي المجتمع، وفي النظم التوافقية فالمعارضة السياسية تحتاج الى بيئة سليمة على قدر من الوعي داخل البرلمان او خارجه، وتحتاج الى كتل واعضاء على درجة من الاهتمام الوطني والوعي التام ويكون هدف المصلحة العامة هو الغاية الاساسية والقاعدة الجماهيرية واعية تتحرك بشكل متناسق مع ممثليها في البرلمان، وما تم التوصل اليه ان النظم التوافقية التعددية تجد صعوبة في وجود نمط متناسق من المعارضة السياسية بسبب تعدد الاحزاب وكثرتها وطبيعة حجمها واختلاف قوتها التأثيرية، لذلك فالمعارضة السياسية ربما تتميز بالتطرف، اذ لا تتوانى الاحزاب المتعددة عن استخدام الوسائل المتاحة كافة للتأثير على حكومة الحزب الحاكم ونقد سياساته، فوجود احزاب متعددة في تلك الانظمة وسعي كل حزب منها منفردا أو مؤتلفا للوصول للسلطة يجعلها تتصف بالتذبذب وعدم الوضوح والدقة في طرح البرامج والمشاريع الانتخابية لأنها تشعر بالحرج امام الرأي العام لو لم تستطيع تنفيذ وعودها الانتخابية لدى انتقادها للسلطة ولذلك تتميز الاحزاب بتغير مواقفها ومواقعها بحسب مصالحها الحزبية، اذ تكون تارة معارضة وبعدها في السلطة بسبب تشكيل الحكومات عن طريق الائتلافات، وفي العراق فان نتائج انتخابات 2021 اسفرت عن فوز عدد جيد من غير المنتمين للأحزاب والكتل السياسية العراقية الامر الذي احيا الامل بالاتجاه نحو تشكل برلماني يختلف عن سابقاته وذلك بوجود معارضة سياسية برلمانية تسهم الى حد ما في تصحيح مسيرة العملية السياسية المضطربة منذ بدياتها، وهذا ما دفع كتل سياسية وابرزها التيار الصدري الى الاصرار على تشكيل حكومة الاغلبية الوطنية، ولكن في النهاية اتجهت الامور الى صيغة محاصصاتية اطارها العام الاغلبية الوطنية ومضمونها اعادة انتاج المعادلة السابقة لكن بأحداث تغيير طفيف في مواقع وحجم وعدد ونفوذ كل الكتل يتناسب مع ما حصل عليه كل حزب او تكتل في الانتخابات، بعد فشل التيار الصدري بشكل منفرد في اجراء تفاهمات مع المكونين السني والكردي اللذان اعلنا في اكثر من مناسبة عدم استعدادهم للتعامل مع طرف من المكون الشيعي على حساب طرف اخر لإدراكهم ان بديل التوافق والتفاهم بين مكونات البيت الشيعي هو استمرار ازمات البلاد والاضطراب والفوضى السياسية والامنية فيه وبالتالي تهديد السلم والامن المجتمعي لا سيما مع ضعف الدولة وامكاناتها في مقابل قوة الفواعل الاجتماعية والسياسية والحزبية غير الحكومية، الامر الذي اجّل مشروع ظهور معارضة حقيقية في النظام السياسي العراقي، ولكن كل المعطيات الحالية تؤشر ان المعارضة السياسية ستجد سبيلها بوضوح في العملية السياسية المقبلة في العراق.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.13
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المصادر

اولا: الكتب

1- ارنت ليبهارت :الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2006.
2- اشرف مصطفى توفيق : المعارضة، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1979.
3- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، دار الهدى للنشر والتوزيع، ط4،بيروت، 1994.
4- عصام سليمان: مدخل الى علم السياسة، دار النضال للطباعة والنشر، ط2، بيروت، 1989.
5- علي مهدي كاظم، المعارضة البرلمانية واداء النظام السياسي، دراسة تحليلية في الواقع العراقي بعد عام 2005، دار الدكتور للعلوم، بغداد، 2021.
6- محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح ، دار الكتاب العربي ، بيروت , 1982.
7- وصال نجيب واحمد عدنان :العلاقة بين الحكومة والمعارضة في الدول العربية، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، بغداد، بلا سنة نشر.
8- ناظم الجاسور: موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ط2008،1.
9- سربست مصطفى رشيد، المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، دهوك، ط1، 2011.

ثانيا :البحوث والدراسات

1- جابر حبيب جابر: ولادة العراق الديمقراطي، في اشكالية التحول الديمقراطي في العراق، ابحاث الندوة العلمية، مجلة الجمعية العراقية للعلوم السياسية،كلية العلوم السياسية، بغداد، 2009.
2- حافظ علوان الدليمي: المعارضة السياسية دراسة تحليلية لشروطها ووظائفها، المجلة العلمية، جامعة جيهان، سليمانية، العراق، العدد 1، المجلد الثاني، 2018.
3- حسين علوان البيج: الديمقراطية واشكالية التعاقب على السلطة، في مجموعة باحثين، المسالة الديمقراطية في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
4- خميس البدري: الديمقراطية التوافقية والحياة السياسية في العراق، مجلة دراسات عراقية، العدد 4، 2006.
5- دليل سريع: العمل كمعارضة رسمية في الحكومة، منشورات المعهد الديمقراطي الوطني في العراق، أيار، 2020.
6- طه العنبكي وآخرون: اداء البرلمان العراقي رؤية تقويمية في التقرير الاستراتيجي العراقي 2010 – 2011، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد.
7- علي عباس مراد: حول بعض مشكلات اعادة بناء الدولة، مؤتمر بيت الحكمة السنوي حول بناء الدولة،بغداد،2012.
8- قحطان الحمداني :الاسس الفكرية لبناء الدولة في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد 34، لسنة 2007، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
9- ياسين البكري: اشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 27، لسنة 2009.

ثالثا : الرسائل الجامعية

1- عبد الكريم قيس عبد الكريم : المعارضة السياسية في الانظمة التوافقية بلجيكا – لبنان انموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية،الجامعة المستنصرية، 2020.
2- ورقاء محمد رحيم: دور المعارضة السياسية في النظام السياسي المصري (1981 – 2007) رسالة ماجستير،كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2008.

رابعا: مواقع الانترنت

1- حكومة الأغلبية أم التوافقية. مساران يواجهان "الغام" العملية السياسية (تقرير) على شبكة الانترنت بتاريخ 2021/12/8 https://alnoornews.net/archives/ تاريخ الدخول 22، 2، 2022.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.13
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المجلد (8) – العدد (2)، كانون الأول 2024
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

2- سالم روضان الموسوي: حكومة التوافق أو حكومة الأغلبية بحكم الواقع الدستوري، مقال منشور في صحيفة الزمان بتاريخ 4/ 1 / 2022 على الرابط https://www.azzaman.com/ تاريخ الدخول 20 / 2 / 2022.
3- شكل السلطة الجديدة، ما هي فرص تشكيل حكومة اغلبية سياسية؟ مقال منشور على شبكة الانترنت بتاريخ 9 / 10 / 2-21 وعلى الرابط : https://mutalee.com/news/ تا ريخ الدخول22 / 2 / 2021.
4- عقيل عباس: ما معنى ان يتجه العراق نحو حكومة اغلبية سياسية، مقال منشور صحفية سكاي نيوز عربية بتاريخ 6 نوفمبر 2021 موقع https://www.skynewsarabia.com/blog/ تاريخ الدخول 22، 2، 2022.

خامسا : الكتب الاجنبية

1- Robert A.Dahl , poyarch : participation and opposition ,new haven ,Yale university press,1970 .

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.13
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)